



تقرير تنفيذ الموازنة العامة

الربع الثاني 2020

وزارة المالية

مديرية الدراسات والسياسات الاقتصادية

تقرير تنفيذ الموازنة العامة

أولاً: البيانات الفعلية لموازنات الأعوام 2018-2019 وتطورات المالية العامة حتى نهاية الربع الثاني من عام 2020:

بلغ إجمالي الإيرادات العامة المحصلة خلال عام 2018 حوالي 7839.6 مليون دينار مقابل 8496 مليون دينار مقدرة في موازنة عام 2018، وبلغ إجمالي الإنفاق العام خلال عام 2018 حوالي 8567.3 مليون دينار مقابل 9019.3 مليون دينار مقدرة في موازنة عام 2018، وبناءً عليه بلغ العجز المالي بعد المنح حوالي 727.6 مليون دينار أو ما نسبته 2.4% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 523.3 مليون دينار مقدر في موازنة عام 2018 أو ما نسبته 1.7% من الناتج المحلي الإجمالي.

بلغ إجمالي الإيرادات العامة المحصلة خلال عام 2019 حوالي 7754.3 مليون دينار مقابل 8609.9 مليون دينار مقدرة في موازنة عام 2019، وبلغ إجمالي الإنفاق العام خلال عام 2019 حوالي 8812.7 مليون دينار مقابل 9255.5 مليون دينار مقدرة في موازنة عام 2019، وبناءً عليه بلغ العجز المالي بعد المنح حوالي 1058.4 مليون دينار أو ما نسبته 3.4% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 645.6 مليون دينار مقدر في موازنة عام 2019 أو ما نسبته 2.1% من الناتج المحلي الإجمالي.

جدول رقم (1) الإيرادات والنفقات المقدرة في موازنة الأعوام 2020-2018			
مليون دينار			
2020	2019	2018	البيان
8560.9	8609.9	8496	إجمالي الإيرادات والمنح الخارجية
7754	8009.9	7796	الإيرادات المحلية
5651	5273.3	5145.8	إيرادات ضريبية
10	12.0	12.5	اقتطاعات تقاعدية
2093	2724.6	2637.6	الإيرادات الأخرى
806.9	600	700	المنح الخارجية
9606.9	9255.5	9019.3	إجمالي الإنفاق
8333.9	8012.9	7866.4	النفقات الجارية
1273	1242.6	1152.9	النفقات الرأسمالية
			العجز/ الوفر
-1046	-645.6	-523.3	بعد المنح
-1852.9	-1245.6	-1223.3	قبل المنح

سجلت الموازنة العامة عجزا ماليا في الموازنة العامة حتى نهاية الربع الثاني من عام 2020 بعد المنح حوالي 1125.6 مليون دينار مقابل عجز مالي بلغ حوالي 567.9 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2019، في حين بلغ العجز قبل المنح الخارجية حوالي 1240.8 مليون دينار حتى نهاية الربع الثاني من عام 2020 مقابل عجز مالي بلغ حوالي 670.9 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2019.

جدول رقم (2) الإيرادات والنفقات الفعلية للأعوام 2018-2020			
مليون دينار			
2020	2019	2018	البيان
7028.9	7754.3	7839.6	إجمالي الإيرادات والمنح الخارجية
6238	6965.9	6944.9	الإيرادات المحلية
4958.6	4680.8	4535.6	إيرادات ضريبية
7.3	9	10.9	اقتطاعات تقاعدية
1272.1	2276.1	2398.4	الإيرادات الأخرى
790.8	788.4	894.7	المنح الخارجية
9211.3	8812.7	8567.3	إجمالي الإنفاق
8388.5	7897.2	7619.6	النفقات الجارية
822.8	915.5	947.7	النفقات الرأسمالية
-2182.4	-1058.4	-727.6	العجز بعد المنح
-2973.3	-1846.8	-1622.3	العجز قبل المنح

جدول رقم (3) الإيرادات والنفقات الفعلية خلال النصف الأول من الأعوام 2018-2020			
مليون دينار			
2020	2019	2018	البيان
3037.1	3613.1	3437.6	إجمالي الإيرادات والمنح الخارجية
2921.9	3510.1	3359.2	الإيرادات المحلية
2342.8	2174.6	2253.5	إيرادات ضريبية
3.7	4.2	5.2	اقتطاعات تقاعدية
575.4	1331.2	1100.6	الإيرادات الأخرى
115.2	103	78.4	المنح الخارجية
4162.7	4181	4099	إجمالي الإنفاق
3951.8	3868.5	3746	النفقات الجارية
210.9	312.5	353	النفقات الرأسمالية
-1125.6	-567.9	-661.4	العجز بعد المنح
-1240.8	-670.9	-739.8	العجز قبل المنح

ثانياً: الإيرادات المحلية المحصلة مقابل توقعات التحصيل في الموازنة.

1. الإيرادات المحلية في عام 2018:

بلغت الإيرادات المحلية ما قيمته 6944.9 مليون دينار خلال عام 2018 مقارنة مع ما تم تقديره في موازنة عام 2018 والبالغة حوالي 7796 مليون دينار أي بانخفاض بلغ حوالي 851.1 مليون دينار أو ما نسبته 10.9%، ويعود هذا الانخفاض بشكل رئيسي إلى انخفاض بند الإيرادات الضريبية بحوالي 610.2 مليون دينار وانخفاض بند الإيرادات غير الضريبية بحوالي 240.8 مليون دينار عن ما هو مقدر في موازنة 2018.

وتعود أسباب انخفاض الإيرادات الضريبية إلى انخفاض الضريبة من السلع والخدمات نتيجة انخفاض ضريبة مبيعات السلع المستوردة بنحو 363.3 مليون دينار وضريبة المبيعات على القطاع التجاري بنحو 121.9 مليون دينار، فيما تعود أسباب انخفاض بنود الإيرادات غير الضريبية إلى انخفاض بند إيرادات بيع السلع والخدمات بنحو 99 مليون دينار، وتراجع الإيرادات المختلفة عن ما هو مقدر في الموازنة بنحو 120.3 مليون دينار.

2. الإيرادات المحلية في عام 2019:

بلغت الإيرادات المحلية في عام 2019 ما قيمته 6965.9 مليون دينار مقارنة مع ما تم تقديره في موازنة عام 2019 والبالغة حوالي 8009.9 مليون دينار، أي بانخفاض بلغ حوالي 1044 مليون دينار أو ما نسبته 13%، ويعود هذا الانخفاض بشكل رئيسي إلى انخفاض بند الإيرادات الضريبية بحوالي 592.5 مليون دينار وانخفاض بند الإيرادات غير الضريبية بحوالي 451.5 مليون دينار عن ما هو مقدر في موازنة 2019.

وتعود أسباب انخفاض الإيرادات الضريبية إلى انخفاض الضريبة من السلع والخدمات نتيجة انخفاض ضريبة مبيعات السلع المستوردة بنحو 144.3 مليون دينار وضريبة المبيعات الخدمات بنحو 206 مليون دينار، فيما تعود أسباب انخفاض بنود الإيرادات غير الضريبية إلى انخفاض بند إيرادات بيع السلع والخدمات بنحو 105.3 مليون دينار، وتراجع الإيرادات المختلفة عن ما هو مقدر في الموازنة بنحو 306.4 مليون دينار.

3. الإيرادات المحلية حتى نهاية الربع الثاني من عام 2020:

انخفضت الإيرادات المحلية حتى نهاية الربع الثاني من عام 2020 بحوالي 588.2 مليون دينار لتسجل 2921.9 مليون دينار مقابل 3510.1 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2019، وقد جاء هذا الانخفاض محصلة لانخفاض حصيلة الإيرادات غير الضريبية بحوالي 756.4 مليون

دينار وارتفاع حصيله الإيرادات الضريبية بحوالي 168.2 مليون دينار، وبذلك حققت الإيرادات المحلية حتى نهاية الربع الثاني ما نسبته 37.7% من المقدّر في الموازنة العامة والبالغة حوالي 7754 مليون دينار.

جاء الانخفاض في الإيرادات غير الضريبية بشكل رئيسي نتيجة لانخفاض حصيله "الإيرادات المختلفة" بحوالي 444.8 مليون دينار وانخفاض حصيله إيرادات "بيع السلع والخدمات" بحوالي 166 مليون دينار وانخفاض حصيله إيرادات "دخل الملكية" بحوالي 145 مليون دينار وانخفاض حصيله العائدات التقاعدية بحوالي 0.5 مليون دينار، علماً بأنه قد تم إعادة تصنيف إيرادات المشتقات النفطية بتحويلها من الإيرادات غير الضريبية إلى الإيرادات الضريبية.

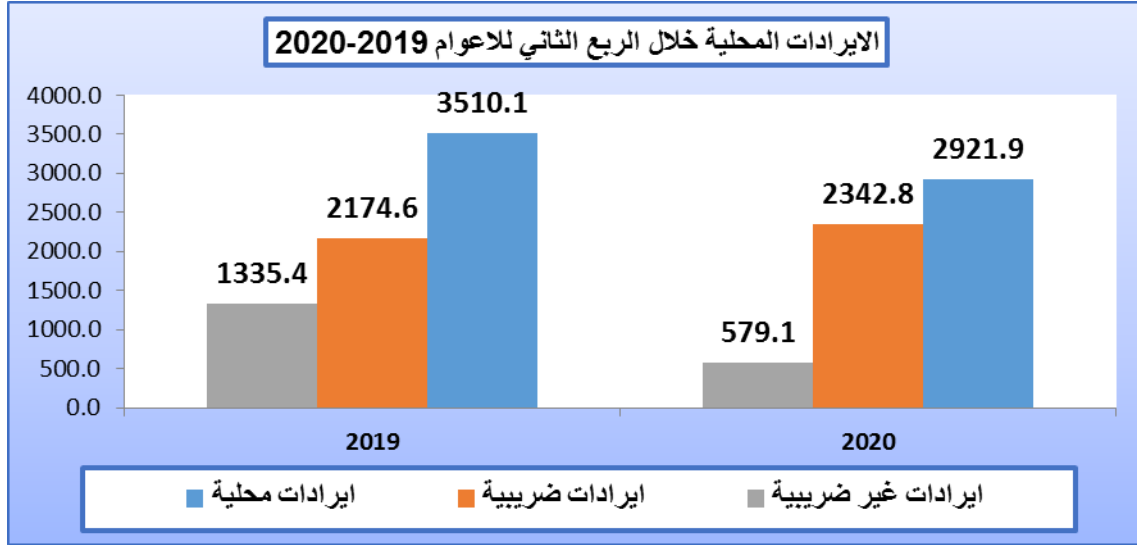
وجاء الارتفاع في الإيرادات الضريبية بشكل رئيسي محصلة ارتفاع الضريبة العامة على السلع والخدمات" بما قيمته 185.8 مليون دينار أو ما نسبته 14%، وارتفاع حصيله الضريبة العامة على "الدخل والأرباح" بما قيمته 24 مليون دينار أو ما نسبته 3.6%، وانخفاض حصيله الضرائب على "المعاملات المالية (ضريبة بيع العقار)" بحوالي 22.9 مليون دينار أو ما نسبته 61.3%، وانخفاض الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية بما قيمته 18.7 مليون دينار أو ما نسبته 14%.

بشكل عام شكّلت حصيله الإيرادات الضريبية حتى نهاية الربع الثاني من هذا العام ما نسبته 41.5% من إجمالي الإيرادات الضريبية المقدّرة في موازنة عام 2020 والبالغة حوالي 5651 مليون دينار.

شكّلت حصيله الإيرادات غير الضريبية حتى نهاية الربع الثاني من هذا العام ما نسبته 27.5% من إجمالي الإيرادات غير الضريبية المقدّرة في موازنة عام 2020 والبالغة حوالي 2103 مليون دينار.

كما بلغت المنح الخارجية حتى نهاية الربع الثاني من عام 2020 ما مقداره 115.2 مليون دينار مقابل 103 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2019 أي بارتفاع بلغ حوالي 12.2 مليون دينار أو ما نسبته 11.9% مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي، وعليه بلغ إجمالي الإيرادات العامة حتى نهاية الربع الثاني من عام 2020 ما مقداره 3037.1 مليون دينار مقابل 3613.1 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2019، أي بانخفاض بلغ 576 مليون دينار أو ما نسبته

15.9%، وقد شكلت الإيرادات العامة ما نسبته 35.5% حتى نهاية الربع الثاني من هذا العام مقارنة مع مقدر الموازنة والبالغ 8560.9 مليون دينار.



ثالثاً: النفقات العامة الفعلية مقابل توقعات الموازنة.

1. النفقات العامة في عام 2018:

انخفض إجمالي الإنفاق بحوالي 452 مليون دينار أو ما نسبته 5% ليلبغ 8567.3 مليون دينار خلال عام 2018 مقابل 9019.3 مليون دينار مقدر في موازنة عام 2018، ويعزى هذا الانخفاض في إجمالي الإنفاق إلى انخفاض النفقات الجارية بمقدار 246.8 مليون دينار ويعزى السبب في ذلك إلى انخفاض كل من بند استخدام السلع والخدمات بحوالي 52.2 مليون دينار وبند تعويضات العاملين بحوالي 25 مليون دينار وبند فوائد القروض بحوالي 15.6 مليون دينار وبند نفقات أخرى متنوعة بحوالي 106.7 مليون دينار، وانخفاض النفقات الرأسمالية بمقدار 205.2 مليون دينار.

حيث شكل إجمالي الإنفاق ما نسبته 95% من إجمالي الإنفاق المقدر في موازنة عام 2018.

2. النفقات العامة في عام 2019:

بلغ إجمالي الإنفاق خلال عام 2019 حوالي 8812.7 مليون دينار مقارنة مع ما تم تقديره في موازنة عام 2019 والبالغ حوالي 9255.5 مليون دينار أي بانخفاض بلغ حوالي 442.8 مليون دينار أو ما نسبته 4.8%، ويعود سبب هذا الانخفاض إلى انخفاض النفقات الجارية بحوالي 115.7 مليون دينار، ويعزى السبب في ذلك إلى انخفاض بند تعويضات العاملين بحوالي 33.8

مليون دينار وانخفاض بند الإعانات بحوالي 24.3 مليون دينار، وانخفاض النفقات الرأسمالية بحوالي 327.1 مليون دينار مقارنة بما تم تقديره خلال موازنة عام 2019. حيث شكل إجمالي الإنفاق الفعلي لعام 2019 ما نسبته 95.2% من إجمالي الإنفاق المقدر لموازنة عام 2019.

3. النفقات العامة حتى نهاية الربع الثاني من عام 2020:

بلغ إجمالي الإنفاق حتى نهاية الربع الثاني من عام 2020 حوالي 4162.7 مليون دينار مقابل 4181 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2019 مسجلاً بذلك انخفاضا مقداره 18.3 مليون دينار أو ما نسبته 0.4%، وقد جاء هذا الانخفاض في إجمالي الإنفاق محصلة لارتفاع النفقات الجارية بمقدار 83.3 مليون دينار أو ما نسبته 2.2%، وانخفاض النفقات الرأسمالية بحوالي 101.6 مليون دينار أو ما نسبته 32.5%.

رابعاً: الإنفاق الفعلي والمقدر في الموازنة العامة للمشاريع الرأسمالية

بلغت قيمة الإنفاق على المشاريع الرأسمالية حوالي 210.9 مليون دينار حتى نهاية الربع الثاني من هذا العام مقارنة مع ما مقداره 312.5 مليون دينار خلال نفس الفترة من العام الماضي، حيث شكل الإنفاق على المشاريع الرأسمالية خلال الربع الثاني من عام 2020 ما نسبته 16.6% من مجموع المخصصات الرأسمالية المقدرة في موازنة عام 2020 والبالغة حوالي 1273 مليون دينار، حيث توزع هذا الإنفاق بصورة رئيسية على مشاريع لكل من الوزارات التالية: السياحة والاثار، الادارة المحلية، الطاقة والثروة المعدنية، الاشغال العامة والاسكان، الزراعة،التربية والتعليم، الصحة، التنمية الاجتماعية، العمل، الشباب، النقل، الاقتصاد الرقمي والريادة حيث شكلت هذه المشاريع نحو 51.6% من مجمل الإنفاق الرأسمالي خلال الربع الثاني من هذا العام. في العادة يكون الإنفاق على المشاريع الرأسمالية خلال الربعين الثالث والرابع بقيمة اكبر نظراً لان دورة المشاريع تبدأ خلال الربع الثالث.

خامساً: الإنفاق الفعلي والمقدر في الموازنة لمشاريع اللامركزية.

بلغت قيمة الإنفاق على المشاريع اللامركزية ما قيمته 6.6 مليون دينار خلال الربع الثاني من عام 2020 توزعت في مختلف محافظات المملكة على مشاريع لوزارات الصناعة والتجارة والتموين،

والزراعة، الصحة، التربية والتعليم ، حيث شكل الإنفاق على هذه الوزارات نحو 28.8% من مجمل الإنفاق على مشاريع اللامركزية.

- سادساً: عمليات التمويل والدين.

تشير تطورات المديونية العامة خلال الربع الثاني من عام 2020 إلى ارتفاع إجمالي الدين بعد استثناء إحصائيا ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي (SSIF) بمبلغ 1438.3 مليون دينار ليبلغ ما قيمته 25396.8 أو ما نسبته 80.6% من الناتج المحلي الإجمالي المقدر لنهاية الربع الثاني من عام 2020 مقابل 23958.5 مليون دينار في نهاية عام 2019 أو ما نسبته 75.8% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2019، علما بان صافي الاقتراض (موازنة) من صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي (SSIF) قد بلغ 533 مليون دينار حتى نهاية الربع الثاني من عام 2020 بالاضافة الى ذلك فقد بلغ صافي الاقتراض (المكفول) من (SSIF) حوالي 15 مليون دينار.

وفي حال تم طرح قيمة الودائع الحكومية فإن صافي الدين العام يصبح 23913.2 مليون دينار أو ما نسبته 75.9% من الناتج المحلي الإجمالي المقدر لعام 2020 مرتفعا عن مستواه في نهاية عام 2019 بحوالي 1232.8 مليون دينار، علماً بأن مديونية شركة الكهرباء الوطنية وسلطة المياه تبلغ نحو 7.6 مليار دينار.

الدين الخارجي

أظهرت البيانات المتعلقة بالرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) بعد استثناء إحصائيا ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي (SSIF) في نهاية الربع الثاني من عام 2020 ارتفاع الرصيد القائم بحوالي 651.9 مليون دينار ليصل إلى 12622.3 مليون دينار أو ما نسبته 40.1% من الناتج المحلي الإجمالي المقدر لنهاية الربع الثاني من عام 2020 مقابل ما مقداره 11970.4 مليون دينار أو ما نسبته 37.9% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2019، في حين بلغ رصيد الدين الخارجي في نهاية عام 2018 حوالي 11856.5 مليون دينار أو ما نسبته 38.9% من الناتج المحلي الإجمالي.

وتعود الاسباب في ارتفاع / انخفاض الدين الخارجي خلال الفترات السابقة إلى ما يلي:

- سعر الصرف
- ارتفاع عجز الموازنة.
- تسديد مديونية سلطة المياه.

سعر الصرف

- فيما يتعلق بأثر تغيرات سعر الصرف وحركات السحب والتسديد على رصيد المديونية الخارجية بعد استثناء إحصائيا ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي (SSIF) في نهاية الربع الثاني من عام 2020 بالمقارنة مع رصيدها في نهاية عام 2019، حيث اسهمت هذه التغيرات بارتفاع رصيد المديونية بحوالي 651.9 مليون دينار كمحصلة لارتفاع صافي التسديدات والمسحوبات بقيمة 658.6 مليون دينار وانخفاض في تغير سعر الصرف بقيمة 6.7 مليون دينار.

رصيد 6/2020	صافي التسديدات(-) /المسحوبات (+)	أثر التغير في أسعار العملات	رصيد 2019	صافي التسديدات (-) /المسحوبات (+)	أثر التغير في أسعار العملات	رصيد 2018	
1225.1	+8.2	+1.0	1215.9	+217.0	-26.3	1025.1	يورو
646.2	-30.4	+8.5	668.1	-62.1	+10.8	719.4	ين ياباني (كل 100)
33.3	-0.4	-0.7	34.3	-1.4	-0.7	36.4	يوان صيني
776.5	+286.3	-3.4	493.4	-182.6	-3.4	679.4	وحدة حقوق السحب
592.1	-18.4	-9.4	620.0	-24.8	-1.1	643.8	دينار كويتي
79.4	+3.8	-2.7	78.2	+6.4	-2.6	74.4	ون كوري
9270.0	+409.5	0.0	8860.5	+181.8	+0.6	8678.0	باقي العملات
12622.3	+658.6	-6.7	11970.4	+ 134.4	-20.4	11856.5	المجموع

في حين بلغ أثر تغيرات سعر الصرف وحركات السحب والتسديد على رصيد المديونية الخارجية في نهاية عام 2019 بعد استثناء إحصائيا ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي (SSIF) حوالي 114.0 مليون دينار بالمقارنة مع رصيد الدين في نهاية عام 2018، كمحصلة لارتفاع صافي التسديدات والمسحوبات بقيمة 134.4 مليون دينار انخفاض في تغير سعر الصرف بقيمة 20.4 مليون دينار.

تركيبة الدين حسب العملة (بعد استثناء ما يحمله SSIF):

شهدت الديون المقيمة بالدولار الأمريكي ارتفاعا ملحوظا في نهاية الربع الثاني من عام 2020 بمبلغ 405 مليون دينار ليبلغ 9108 مليون دينار أردني مقارنة بمبلغ 8703 مليون دينار أردني نهاية عام 2019 ومبلغ 8526 مليون دينار نهاية عام 2018، ويعود سبب ارتفاع نسبة الدين المقيمة بالدولار نتيجة لسياسة الحكومة الهادفة إلى التوجه للاقتراض بالدولار الأمريكي بدلا من الاقتراض بعملات أخرى لتقليل المخاطر الناتجة عن تذبذب أسعار الصرف.

اما فيما يتعلق بالديون المقيمة باليورو فقد ارتفعت لتصبح حوالي 1225.1 مليون دينار نهاية الربع الثاني من عام 2020 مقارنة بحوالي 1215.9 مليون دينار في نهاية عام 2019 وفي عام 2018 بلغت حوالي 1025.1 مليون دينار، حيث أسهمت هذه التغيرات بارتفاع رصيد المديونية حتى نهاية الربع الثاني من عام 2020 بحوالي 9.2 مليون دينار، وذلك كمحصلة لارتفاع صافي التسديدات والمسحوبات بقيمة 8.2 مليون دينار وارتفاع في تغير سعر الصرف بقيمة 1.0 مليون دينار.

في حين شهدت الديون المقيمة بالين الياباني انخفاضا لتصبح حوالي 646.2 مليون دينار حتى نهاية الربع الثاني من عام 2020 مقارنة بنهاية عام 2019 حيث بلغت حوالي 668.1 مليون دينار وفي عام 2018 بلغت حوالي 719.4 مليون دينار. ويعود السبب في ذلك لسياسة الحكومة الهادفة إلى التوجه للاقتراض بالدولار الأمريكي بدلا من الاقتراض بعملات أخرى، حيث تم توقيع اتفاقية اقتراض لدعم الموازنة مع الجانب الياباني بالدولار الأمريكي بدلا من الين الياباني، ونتيجة للتطورات خلال عام 2020 فقد أسهمت هذه التغيرات بانخفاض رصيد المديونية حتى نهاية الربع الثاني من عام 2020 مقارنة في عام 2019 بحوالي 21.9 مليون دينار كمحصلة لانخفاض صافي التسديدات والمسحوبات بقيمة 30.4 مليون دينار وارتفاع في تغير سعر الصرف بقيمة 8.5 مليون دينار.

اما فيما يتعلق بالديون المقيمة بوحدة حقوق سحب خاصة فقد ارتفعت لتصبح حوالي 776.3 مليون دينار حتى نهاية الربع الثاني من عام 2020 بالمقارنة مع نهاية عام 2019 حيث بلغت حوالي 493.4 مليون دينار وفي عام 2018 بلغت حوالي 679.4 مليون دينار، علما بانه خلال شهر اذار من عام 2020 تم سحب الشريحة الاولى من اتفاقية التسهيل الممتد الجديدة الموقعة بتاريخ 2020/3/26 مع صندوق النقد الدولي بمبلغ 99.7 مليون دينار ، بالإضافة الى توقيع اتفاقية قرض أداة التمويل السريع (RFI) من صندوق النقد الدولي للمساعدة الطارئة للضروف الاستثنائية (جائحة كورونا) حيث تم سحب كامل مبلغ القرض والبالغة حوالي 284 مليون دينار.

ارتفاع عجز الموازنة:

ان الارتفاع في اجمالي المديونية يعود إلى تمويل جزء من عجز الموازنة العامة البالغ 1125.6 مليون دينار وجزء من عجز سلطة المياه في نهاية الربع الثاني من عام 2020 والذي ادى الى ارتفاع سحبوات القروض الخارجية، وكذلك استمرار الحكومة بكفالة القروض الجديدة لشركة الكهرباء الوطنية وارتفاع التسهيلات البنكية للشركة بما قيمته 111.3 مليون دينار حتى نهاية الربع الثاني من عام 2020 (علما بان هناك مبالغ تم اقتراضها وايداعها لدى البنك المركزي لتغطية الالتزامات المستحقة حتى نهاية العام بقيمة 400 مليون دينار).

تسديد مديونية سلطة المياه / اعادة اقراض سلطة المياه:

تسديد أقساط القروض المستحقة على سلطة المياه في نهاية الربع الثاني من عام 2020 حوالي 18 مليون دينار في حين بلغت حوالي 33.5 مليون دينار نهاية عام 2019.

الدين الداخلي:

ارتفع اجمالي رصيد الدين الداخلي (موازنة ومكفول) بعد استثناء إحصائيا ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي (SSIF) في نهاية الربع الثاني من عام 2020 بمبلغ 786.4 مليون دينار ليصل إلى حوالي 12774.5 مليون دينار أو ما نسبته 40.6% من الناتج المحلي الإجمالي، مقابل ما مقداره 11988.1 مليون دينار أو ما نسبته 37.9% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2019 و 11026.7 مليون دينار نهاية عام 2018 او ما نسبته 36.2% من الناتج المحلي الاجمالي.

وقد جاء هذا الارتفاع محصلة لارتفاع الدين الداخلي ضمن الموازنة بحوالي 801.9 مليون دينار بعد استثناء إحصائيا ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي (SSIF)، وانخفاض الدين العام الداخلي المكفول بعد SSIF بحوالي 15.5 مليون دينار ويعود سبب الارتفاع في اجمالي الدين الداخلي لعدة عوامل اهمها تمويل جزء من عجز الموازنة العامة وتمويل عجز سلطة المياه من خلال تقديم سلف نقدية للسلطة المياه بمبلغ إجمالي مقداره 65.1 مليون دينار حتى نهاية الربع الثاني 2020.

علاوة على ذلك، ارتفع صافي رصيد الدين الداخلي (موازنة ومكفول) بعد استثناء إحصائيا ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي (SSIF) بمبلغ 580.9 مليون دينار في نهاية الربع الثاني من عام 2020 ليصل الى حوالي 11290.9 مليون دينار مقابل ما مقداره 10710.0 مليون دينار في نهاية عام 2019 و 9619.1 مليون دينار نهاية عام 2018.

وقد جاء الارتفاع نهاية الربع الثاني من عام 2020 محصلة لارتفاع اجمالي الودائع (موازنة) بمبلغ 189.6 مليون دينار وارتفاع الدين الداخلي موازنة بعد SSIF بمبلغ 801.9 مليون دينار وارتفاع ودائع المؤسسات المستقلة بمبلغ 15.9 مليون دينار وانخفاض الدين المكفول بعد SSIF بمبلغ 15.5 مليون دينار.

تسديد مديونية سلطة المياه :

بلغت اجمالي الاقساط المسددة الداخلية حتى نهاية الربع الثاني من عام 2020 حوالي 110.3 مليون دينار في حين بلغت حوالي 296.8 مليون دينار نهاية عام 2019، وحوالي 203 مليون دينار نهاية عام 2018، حيث تقوم وزارة المالية بإدارة تسديد القروض منذ بداية عام 2018.

*يمكن الاطلاع على البيانات التفصيلية من خلال الرجوع الى نشرة مالية الحكومة المنشورة على موقع وزارة المالية.